العدد السابع والعشرون
1434 هـ / 2013 م

مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكّمة - تصدر سنويًا

1434 هجرية 2013 ميلادية

- من أسس بناء الشخصية الإنسانية من منظور تربوي إسلامي.
- المجاهد أحمد الشريف السنوسي ودوره في حركة الجهاد الليبي.
- بعض معالم الثقافة المقاصدية للإمام عبد الملك الجويني.
- نصوص للمستشرقين أنصفوا فيها الإسلام.

مفرداتُ الرّاغب بين يَدَيْ السَّمين الحلبيّ
دراسة في منهج الاستقصاء ومضمون التعقّب

سميَّة رمضان خبيزة
جامعة الزاوية – ليبيا

المقدِّمة:

نظراً إلى أهميَّة معرفة ألفاظ القرآن الكريم ومفرداته وكونها الخطوة الأولى إلى فهمه وتفسيره، فقد كرَّس كثيرٌ من العلماء جهودهم في التأليف في هذا الموضوع سعياً إلى كشف كنوز بدائع هذا السّفر الخالد، وقد أثمرتْ جهودهم دراساتٍ قيّمةً في هذا الجانب من أشهرها ما قدّمه الحسين بن محمَّد بن المفضَّل أبو القاسم الأصفهانيّ المشهور بالرّاغب[1] (ت 502هـ) في كتابه [المفردات في غريب القرآن] وهو معجم مخصّص لدراسة المفردات القرآنيّة عمد المؤلّف فيه إلى تحليل المفردة مجرَّدةً مع تعرّضه لأصولها واشتقاقاتها، ومعناها، وقد ألّفه في مقابل كتابٍ له عنوانه [جامع التفسير] فسَّر فيه الجمل والمركَّبات بحيث خصَّص هذا المعجم للبحث في مواد لغة العرب المتعلِّقة بالقرآن مفردةً مفردةً[2].

(1) أديب من الحكماء والعلماء من أهل أصبهان، سكن بغداد، واشتهر حتى كان يقرن بالإمام الغزاليّ، من كتبه محاضرات الأدباء، والذريعة إلى مكارم الشريعة، والأخلاق، وحلّ متشابهات القرآن، وتفصيل النشأتين في الحكمة وعلم النفس، وأفانين البلاغة وغيرها. انظر في ترجمته بغية الوعاة لجلال الدين السيوطيّ: 297/2 (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، 1419هـ، 1998م)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة للشيخ آغا بُزُرك الطهرانيّ: 46،45/5 (دار الأضواء، بيروت، لبنان، من دون تاريخ)، والأعلام لخير الدين الزركلي: 225/2 (دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م).

(2) المطبوع من جامع التفسير هو الجزء الأوّل المبدوء بمقدّمات نافعة في التفسير، لذا يعبر عنه بمقدّمة التفسير، وفيه يذكر جملاً من الآيات الشريفة ثم يفسرها، انظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة: 56/5.

ولم يكنِ الرّاغب الأصفهانيّ صاحب السَّبق في هذا المجال، فقد ألَّف في غريب القرآن كثيرون[1]، ذكر الزركشيّ[2] (ت 794هـ) جماعةً منهم في كتابه [البرهان في علوم القرآن] عدّ مفردات الراغب من أحسنها[3]، وكذلك فعل السيوطيّ[4]، (ت911هـ) في [إتقانه][5]، وقد تميّز معجم الرّاغب من هذه المؤلَّفات بالترتيب المعجميّ الذي اعتمده فيه، والمستند إلى خبرةٍ لغويَّةٍ عريضةٍ جعلته واحداً من أبرز مصنِّفي المعاجم اللغويّة الموجَّهة لخدمة ألفاظ القرآن الكريم، ففيه استطاع أن يجمع المفردات القرآنيَّة في أسرٍ تحدّدها حدود الاشتقاق اللغويّ بعضها إلى بعض، ثم شرح بعد ذلك كلَّ مفردةٍ في سياقها من آيتها، بحيث جمع بين المعنى العامّ للمفردة، والمعنى الخاصّ من السياق، وبذلك يكون قد رسم لنفسه منهاجاً خاصّاً

(1) فمّن ألّف في هذا الموضوع عبد الله بن عباس (ت68هـ)، وأبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح البكريّ (ت141هـ)، وأبو فيد مؤرج السدوسيّ (ت195هـ أو174هـ)، وأبو محمَّد يحيي اليزيديّ (ت202هـ)، والنضر بن شميل (ت203هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنّى (ت210)، وأبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعيّ (ت213هـ)، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، ومحمد بن عثمان الجعد (ت228هـ)، ومحمد بن سلام الجمحيّ (ت231هـ)، وعبد الرّحمن عبد الله بن محمد العدويّ المعروف بابن اليزيديّ تلميذ الفرّاء (ت237هـ)، وأبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، وأبو العباس أحمد بن يحيي المعروف بثعلب (ت291هـ)، ومحمد بن الحسن بن دينار الأحول، وأبو جعفر بن يزداد الطبريّ، وأبو طالب المفضّل بن سلمة (ت308هـ)، وابن دريد (ت321هـ)، وأبو زيد أحمد بن سهل البلخيّ (ت322هـ)، ونفطويه (ت323هـ)، ومحمد بن عزيز السجستانيّ (ت330هـ)، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الواحد الزاهد (ت345هـ)، وأبو بكر أحمد بن كامل بن خلف ابن شجرة (ت350هـ)، وأبوبكر محمد بن الحسن الأنصاريّ النقّاش (ت351هـ)، وأبو الحسن إبراهيم بن عبد الرحيم العروضيّ ، وانظر في التأليف في غريب القرآن ما كتبه عبد السلام أحمد التونجي الحلبيّ في مقدّمة تحقيقه عمده الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسّمين الحلبيّ: 1/34-36 (مكتب الإعلام والبحوث والنشر بجمعية الدعوة الإسلاميّة، طرابلس، ط1، 1995م).

(2) هو محمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشيّ أبوعبد الله بدر الدين عالم بفقه الشافعيّة والأصول، تركيّ الأصل، مصريّ المولد والوفاة، من مؤلفاته لقطة العجلان في أصول الفقه، والبحر المحيط، والديباج في توضيح المنهاج وغيرها، انظر الأعلام: 6/60،61.

(3) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشيّ: 1/291 (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1408هـ، 1988م).

(4) عبد الرَّحمن بن أبي بكر بن محمَّد بن سابق الدين الخضيريّ السيوطيّ إمام، حافظ، مؤرّخ، أديب، له نحو ستمائة مصنَّف، نشأ في القاهرة، من مؤلفاته الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة، والإتقان في علوم القرآن وغيرها، انظر الأعلام: 3/301.

(5) انظر الإتقان في علوم القرآن: 1/115 (مطبعة حجازي، القاهرة، من دون تاريخ طبعة).

في تناول غريب القرآن لم يكد يسبقه إليه أحد[1]، يقول الدكتور خليفة محمد التلّيسي في قيمة هذا الكتاب: إنّه "كتاب فريد شاع ذكره بين اللغويّين والمفسّرين المعنيّين بغريب القرآن واستكناه أسرار اللفظة العربيّة، وبخاصةٍ في عمقها الدينيّ التصوفيّ الأخلاقيّ، إنّه من التراث الحيّ الذي يحمل طابع المعاصرة لكلّ عصر، فهو ثمرة عقلٍ متفتِّح يجد فيه كلُّ عصر ما يريد الوصول إليه من أعماق ألفاظ القرآن"[2].

وقد أفاد أصحاب المعجمات اللغويّة الكبيرة من هذا الكتاب إفاداتٍ مباشرة، ويمكن ملاحظة ذلك في تاج العروس للزبيديّ[3]، (ت1205هـ) الذي أبدى إعجاباً كبيراً به، وأفاد من الكثير من شروحه[4]، ولا يخفى تأثّر جار الله بن محمود الزمخشريّ[5]، (ت537هـ) بطريقة الراغب في تبويب مفرداته وذلك في معجم [أساس البلاغة]، وأفاد منه أيضاً كثيرٌ ممَّن اشتغلوا بالقرآن الكريم، وذلك بنقل بعض ما في مواده من شروحٍ، والنصّ غالباً على هذا النقل بصراحة التّسمية[6]، نذكر على سبيل المثال ممَّن اعتمد عليه من أصحاب التفاسير البيضاويّ[7]، (ت685هـ) في

(1) انظر الرّاغب الأصفهانيّ وجهوده في اللغة والأدب لعمر عبدالرحمن الساريسي: 83،115 (مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، 1407هـ، 1987م).

(2) النفيس من كنوز القواميس، صفوة المتن اللغويّ من تاج العروس ومراجعه الكبرى، لخليفة محمد التلّيسي: 19/1 (طبعة خاصّة بالهيئة القومية للبحث العلميّ، طرابلس، ليبيا، 2003م).

(3) محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن عبدالرزاق الحسينيّ الزبيديّ أبو الفيض الملقبّ بمرتضى، علاّمة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين، أصله من واسط بالعراق ومولده بالهند ومنشؤه في زبيد باليمن، من مؤلفاته تاج العروس في شرح القاموس، وإتحاف السادة المتقين، وأسانيد الكتب الستة وغيرها، انظر الأعلام: 70/7.

(4) انظر تاج العروس من جواهر القاموس للزبيديّ: (ظلم) 383/8، (صلو) 213/10، (نَسِيَ) 366/10،367، (عرو) 329/10 (دار صادر، بيروت، من دون تاريخ).

(5) محمود بن عمر بن محمَّد بن أحمد الخوارزميّ الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، من مؤلفاته الكشّاف في تفسير القرآن، وأساس البلاغة، والمفصَّل. انظر الأعلام: 178/7.

(6) انظر مثلاً: البرهان في علوم القرآن: 277/1، 148/2، وروح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني للآلوسي البغداديّ: 318/1،320، 72/2 (دار الفكر، بيروت، 1403هـ، 1983م).

(7) عبد الله بن عمر بن عليّ الشيرازيّ أبو سعيد أو أبو الخير ناصر الدين البيضاويّ، قاضٍ مفسّر علاّمة، ولد في البيضاء بفارس، وولّي قضاء شيراز ثم صُرف عنه، ورحل إلى تبريز، وفيها توفي، من مصنفاته طوالع الأنوار في التوحيد، ومنهاج الوصول إلى عالم الأصول. انظر الأعلام: 110/4.

تفسيره [أنوار التنزيل وأسرار التأويل] فقد اعتمد في تحرير ما فيه من المعاني الذوقيّة، وفي استجلائه نكت الإشارات إلى دقائق المعارف على هذا المعجم[1]، ونذكر ممّن كتبوا في علوم القرآن جلال الدين السيوطيّ (ت911هـ)، الذي صرّح في مقدّمة [إتقانه] أنَّه أحد الكتب التي اعتمد عليها في تأليفه[2].

أمّا من أصحاب المعاجم الخاصَّة بألفاظ القرآن الكريم فيصادفنا السّمين الحلبيّ[3]،(ت756هـ) صاحب كتاب [عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ] الذي لا تكاد تخلو مادّةٌ من مواد كتابه هذا من نصٍّ منقولٍ عن الرّاغب الأصفهانيّ بحيث لا نبالغ إذا قلنا إنَّ كتاب [عمدة الحفاظ] يحوي معجم [المفردات] كاملاً، فقد سار مؤلِّفه خلف الرّاغب، وأكمل عمله مصحِّحاً ما في محاولاته من قصورٍ، وذلك بتسجيله استدراكاتٍ وتعقباتٍ عليه.

وفي هذا البحث قراءةٌ في منهج السَّمين في تعقّب الرَّاغب، وتصنيفٌ للمحاور التي تدور حولها مآخذه عليه، وإنّ ذلك ليكشف عن قيمة كتاب [عمدة الحفَّاظ] وعن تبحُّرِ مؤلِّفِه في علوم متعدِّدةٍ بما يغني عن التعريف به هنا تعريفاً مستقلاً.

المبحث الأول: منهج السّمين في النقل والتعقّب:

المطلب الأوَّل: منهجه في النقل من [المفردات]:

تعدَّدت سبل تعامل السّمين مع أقوال الأصفهانيّ ونقوله، فالمنسوب إليه صراحةً منها جاء في صورتين:

(1) انظر التفسير ورجاله لمحمَّد الفاضل ابن عاشور: 97 (منشورات اللغات، دار الكتب الشرقية، تونس، 1966م).
(2) انظر الإتقان في علوم القرآن: 7/1.
(3) أحمد بن يوسف بن عبدالدائم الحلبيّ أبو العباس شهاب الدين، مفسّر عالم بالعربيّة والقراءات، شافعيّ من أهل حلب، استقرّ واشتهر في القاهرة، من كتبه تفسير القرآن في عشرين جزءاً، والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، والدّرّ المصون في إعراب القرآن، وشرح الشاطبيّة في القراءات. انظر الأعلام: 274/1.

أ- إيراد النصّ بعد جملة (قال الرّاغب) أو (حكى الرّاغب) من ذلك:

"وقال الرَّاغب: الصاعقة والصاقعة يتقاربان"[1]، و"حكى الراغب وهو عروّ من الذنب أي عارٍ"[2]، وقلّما يسند القول إلى لفظ الأصفهانيّ[3].

ب- التعقيب على النصّ المنقول بجملة (قاله الرّاغب)، ومنه: "المعرفة تستعمل في العلم القاصر الموصل إليه بتفكّر. قاله الراغب"[4].

أما النّصوص المنقولة عن المفردات من دون نسبةٍ إلى الأصفهانيّ فقد جاءت في صورتين أيضاً:

أ- نصوص مسبوقة بجملة (قال بعضهم) ومنها: "وقال بعضهم: العيش الحياة المختصّة بالحيوان"[5]، فالمقصود هنا هو الرّاغب وإن لم يشأ المؤلِّف التصريح به، ويستعمل أيضاً جملة (زعم بعضهم) ومنه قوله: "وزعم بعضهم أنَّهما- أي قد وقط- اسمان للفعل ينتصب ما بعدهما"[6].

ب- نصوص تدخل فيما يكتبه السَّمين دون الإشارة إلى كونها للرَّاغب: من الملاحظ أنَّ من المواد اللغويَّة في كتاب [عمدة الحفاظ] ما تضمَّن نصوصاً من [المفردات] دون الإشارة إلى أنَّها منه، من ذلك مثلاً ما كتبه المؤلِّف في مادة (قمص)[7].

المطلب الثاني: منهجه في النصّ على مآخذه على الرّاغب:

لم يلتزم السّمين طريقةً واحدةً في نصّه على ما أخذه على الرّاغب، بل نوّع في ذلك على النحو التالي:

---

(1) عمدة الحفاظ: (صعق) 1442/2.

(2) المصدر السابق: (عرو) 1715/3.

(3) انظر المصدر نفسه: (قطر) 2142/3.

(4) المصدر نفسه: (عرف) 1708/3، وانظر أيضاً: (أدد) 124/1.

(5) المصدر نفسه: (عيش) 1854/3.

(6) المصدر نفسه: (قدد) 2075/3.

(7) انظر المصدر السابق: (قمص) 2172/3 وقارنه بما في المفردات في غريب القرآن للرّاغب الأصفهانيّ: (قمص) 413،412 (تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، من دون تاريخ).

أوَّلاً: التخطئة بصريح اللّفظ :

وقد استعمل فيها عباراتٍ عدّة منها:

أ- (وليس بصوابٍ): ومنه "وجعل الرّاغب الأناسيّ جمعاً لإنسيّ، وليس بصوابٍ"[1].

ب- (وليس بذلك): ومنه قوله: "قال بعض الحكماء في قوله- عليه الصلاة والسلام: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلبٌ أو صورةٌ أنَّه القلب، وعُنِيَ بالكلب الحرص.. قاله الرَّاغب، وليس بذلك"[2].

جـ- (وليس بشيءٍ): ومنه قوله: "ولا يقال الحشر إلاّ في الجماعة... قاله الرَّاغب، وليس بشيءٍ"[3].

د- (وليس من هذا الباب) أو (وليس ممّا نحن فيه في شيء): ويغلب استعماله هاتين العبارتين عندما يتعلّق الأمر بإيراد مفردةٍ في غير مدخلها المعجميّ من ذلك "وأمّا عسى العود يعسو عسوّاً إذا صَلُبَ ففعلٌ تامٌّ متصرِّفٌ وليس من هذا الباب"[4].

وقوله في (كيس): "وأورد الرَّاغب هنا كاست الزرافة تكؤس... وليس ممَّا نحن فيه في شيءٍ"[5].

هـ- (غير صحيحٍ): ومنه "وهذا الذي قاله من كون القناطير جمع قنطرة غير صحيحٍ"[6].

---

(1) عمدة الحفاظ: (أنس) 204/1.
(2) المصدر السابق: (بيت) 380/1، والحديث في صحيح البخاريّ: 28/4 (المطبعة الميمنيّة، مصر، من دون تاريخ).
(3) المصدر السابق: (حشر) 668/1.
(4) المصدر السابق: (عسي) 1735/3.
(5) المصدر السابق: (كيس) 2333/3.
(6) المصدر السابق : (قطر) 2142/3.

ثانياً: تصويب ما يراه غيرَ سديدٍ دون التصريح بالتخطئة:

وذلك بأن يستعمل بعد نقل نصّ الرَّاغب عبارة (والصواب أنَّه كذا) كقوله: "والبارحة الليلة الماضية، كذا أطلقه الراغب، والصّواب أنّه لا يقال للّيلة الماضية بارحة إلاّ بعد الزوال[1]" أو يستعمل عبارة (والصّواب الأوّل) كقوله: "ومشوا الدِّفِقَّى أي مسرعين، وقال الرّاغب: مشوا دَفَقَاً، والصّواب الأوّل"[2]، وقد يلتمس القارئ تصحيحاً لما ورد عند الرَّاغب دون أن يقع على إشارةٍ إلى أنّ ما صُحِّحَ يعنيه كقوله: "ولا يقال بَعِيرٌ أقصى"[3]، فهذا ردٌّ لما جاء في [المفردات] من أنَّه حكوا أنَّه يقال بَعِيرٌ أقصى[4]"، ويتراوح منهج السمين في التَّصويب بين أن يكون من دون تعليلٍ كما في الأمثلة السابقة أو أن يكون مصحوباً به، ويغلب ذلك بعد عبارتين هما:

أ- (وفيه نظر): ويُعَدُّ هذا التعبير من أكثر ما استعمله السَّمين في تعقّبه الرّاغب ومنه "وقيل المحكمات ما لا تعرّض فيه بشبهةٍ من حيث اللّفظ ولا من حيث المعنى قاله الرَّاغب، وفيه نظر، لأنَّ هذا الوصف بعينه موجود في المتشابه الذي هو في مقابل المحكم"[5].

ب- (وما قاله ليس بلازمٍ): ومنه ردّه ما جاء في [المفردات] من أنّ أصل (تهوَّر) من الواو بقوله: "وما قاله ليس بلازمٍ لجواز أن يكون تَفَيْعَلَ لا تَفَعَّلَ"[6].

ثالثاً. التلميح إلى القصور في تناول اللفظ: ومنه أنَّه يقول بعد نقله أقوالاً من [المفردات] في بناء لفظ (آية): "وفي هذا الحرف كلام أكثر من هذا أثبته في غير هذا الموضوع"[7]، وكنقله ما ذكره الراغب في (أيّا) وتعقيبه عليه بقوله: "وفي الكلمة

(1) عمدة الحفاظ: (برح) 275/1.
(2) المصدر نفسه: (دفق) 896/2.
(3) المصدر نفسه: (قصم) 2134/2، وتجدر الإشارة إلى وجود خلطٍ في كتاب عمدة الحفاظ بين مادتي قصم وقصو.
(4) المفردات: (قصي) 405.
(5) عمدة الحفاظ: (حكم) 710/1، وانظر (كرس) 2251/3، و(هرت) 2744/4.
(6) المصدر السابق: (هور) 2773/4، 2774.
(7) المصدر نفسه: (أبي) 232/1.

كلامٌ طويلٌ حرَّرته في غير هذا الكتاب"[1]، وقد يصرّح بإغفال الرَّاغب ذكر شيءٍ كان حقّه الذكر دون النقل الحرفيّ للنصّ كقوله: "لم يحكِ الراغب غير أيمة بالتاء"[2]، وذلك في معرض حديثه عن أنّه يقال للمرأة التي لا بعل لها آيم وأيمة.

رابعاً– استنكار بعض نقول الرَّاغب وإظهار تعجّبه من أخطاءٍ لا يتوقّعها منه: كالذي ذكره في لفظ (سلسبيل) وكونه مركَّباً أنَّ "أغرب ما قيل فيه، وليس بمستقيمٍ عند المخلصين أنَّه سل سبيلاً"[3]، فهذا الذي يذكره منقولٌ في [المفردات][4]، وكتعجّبه وذهوله من خطأ للرَّاغب يتعلّق بتصغير لفظ (عالية)، وجمع لفظ (علّيّة)، بقوله بعد تفصيل القول في تصويبه: "وعجبتُ كيف يخفى على مثله ذلك"[5].

المبحث الثاني: تعقّبات السّمين المتعلّقة بمنهج معجم [المفردات] ومحتواه:

اتّبع الرّاغب المنهج الألف بائيّ في ترتيب معجمه، فقد جاء في مقدّمته: "فتُقَدّم ما أوّله الألف ثم الباء على ترتيب حروف المعجم معتبراً فيه أوائل حروفه الأصليّة دون الزوائد"[6]، وقسّمه على ثمانيةٍ وعشرين كتاباً (باباً)، فكان ترتيبه على النّحو الآتي: كتاب الألف، كتاب الباء ، كتاب التاء... وهكذا، إلاّ أنَّه قدّم الواو على الهاء[7]، وقدّم المضاعف الثلاثيّ على جميع المواد اللغويّة في أغلب الفصول إذِ اعتبره ثنائياً تتبّعاً للصورة الإملائيّة للّفظ كما في دبَّ، وسلَّ، وصرَّ[8]، ومن المواد ما لم يلتزم فيها ذلك بحيث فكّ تضعيفها نحو سبب، وشتت، وقصص[9]، ومن قصور محاولة الرَّاغب المعجميّة ما سجّله الدكتور حسين نصّار من اختلال بناء الثنائيّ المقصور عنده مثل (أبٌ) إذْ يثبته في أوّل فصوله أيّاً كان الأصل الثالث الذي يدّعيه

(1) عمدة الحفاظ: (أبي) 233/1.
(2) المصدر نفسه: (أبي) 235/1.
(3) المصدر نفسه: (سلس) 1234/2.
(4) انظر المفردات: (سل) 237.
(5) عمدة الحفاظ: (علو) 1805/3.
(6) المفردات: 6.
(7) انظر المصدر السابق: 511، 536.
(8) انظر المصدر نفسه: 164، 237، 279.
(9) انظر المصدر نفسه: 220، 255، 404.

له الصرفيّون، وتخلّصه أيضاً من مهموز الحرف الثالث بوضعه مع المعتلّ[1]، ويمكن تقسيم ما سجّله السمين من ملاحظاتٍ تتّصل بالمنهج المعجميّ على المطلبين التاليين:

المطلب الأوّل: الدَّرس المتَّصل بتوزيع المداخل المعجميّة والألفاظ المعالجة فيها:

نظر السمين الحلبيّ نظرةً دقيقةً في مواد المعجم مكّنته من الآتي:

1- تسجيل هفواتٍ تتَّصل بإيراد ألفاظٍ في غير مداخلها المعجميّة الصحيحة:

وتدخل أكثر المآخذ المتعلِّقة بتنظيم المعجم تحت هذا الجانب، ويمكن عرض بعض منها في الجدول الآتي:

اللفظ	معناه	مدخله الصّحيح	المدخل الذي أدرجه الرّاغب فيه
أنملة	المفصل الأعلى من الأصابع التي فيها الظّفر	نمل	أنمل [2].
حار	(تحيَّر) أي تبلَّد في الأمر وتردَّد	حير	حور [3].
طرأ	طلع	طرأ	طري [4].
القاع	المستوي من الأرض	قوع	قيع [5].
الكأس	الإناء بما فيه من الشراب	كأس	كيس [6].
اللّينة	النخلة الناعمة	لون	لين [7].

(1) انظر المعجم العربيّ نشأته وتطوّره للدكتور حسين نصّار: 37/1 (مكتبة مصر، ط4، 1988م).
(2) انظر المفردات: 28.
(3) انظر المصدر السابق: 135.
(4) انظر المصدر نفسه: 303.
(5) انظر المصدر نفسه: 415.
(6) انظر المصدر نفسه: 443.
(7) انظر المصدر نفسه: 457.

والملاحظ من الجدول السابق أنَّ أخطاء الرَّاغب المتعلِّقة بتحديد المدخل المعجميّ الصحيح يغلب وقوعها في الكلمات التي يكون أحد أصولها همزةً أو حرفاً من حروف العلّة، إذْ يستغني عن المهموز بإيراده مع المعتلّ، ولا يراعي في بعض الأفعال التفرقة بين الواويّ واليائيّ.

ولم يكن تصريح السَّمين بهفوات الرَّاغب في هذا الجانب مطَّرداً إذ إنّه يعدل عن ذلك أحياناً، إمَّا بنقلها دون تعقيبٍ كما في مادة (سلَّ) التي عالج فيها الرَّاغب (أسلة اللسان)[1]، فنقلها السّمين في (سلل) أيضاً[2]، من دون أن يذكر أنَّ مدخلها الصحيح هو (أسل)[3]، وكان عليه أن يشير إلى ذلك وإن لم تكن من ألفاظ القرآن الكريم، وإمّا بتعديل ما يمكن تعديله في صمتٍ، من ذلك أنَّه يفصل ما نقله عن الراغب في معنى الإنصات[4]، وتفسير الآية ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[5]، عن (صوت) ليدرجه في باب النون والصاد، في المدخل (نصت) دون أن يشير إلى الخلط الوارد بين المادَّتين في [المفردات][6].

2- رصد بعض ألفاظ أعجميّة أُدْرِجَتْ تحت مداخل عربيّة:

تتبّع السمين منهج الأصفهانيّ في معالجة الألفاظ الأعجميَّة، وأخذ عليه إيراد بعضٍ منها تحت مداخل عربيّة كلفظ (الْقَوْصَرّة) الوارد في (قصر)[7]، واعترض على معالجته لفظ (إسحق) في مادة (سحق) إذْ أجاز الرّاغب أن يكون مشتقَّاً من

(1) انظر المفردات: 238.
(2) انظر عمدة الحفاظ: 1240/2.
(3) انظر لسان العرب لابن منظور: (أسل) 106/1 (دار صادر، بيروت، ط1، 2000م)، والمعجم الوسيط: (أسل) 18 (مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة، ط4، 2005م).
(4) انظر المفردات: (صوت) 289.
(5) سورة الأعراف: من الآية (204).
(6) انظر عمدة الحفاظ: 2635/4.
(7) انظر المفردات: 405، وعمدة الحفاظ: (قصر) 2131/3، والمعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم للجواليقيّ: 325 (تحقيق أحمد محمّد شاكر، مطبعة دار الكتب، ط2، 1969م)، والقوصرّة: وعاء من قصب يرفع فيه التمر من البواري، انظر لسان العرب: (قصر) 119/12.

السحق ومنصرفاً[1]، أمَّا السَّمين فلم يرَ فيه غير المنع من الصرف يقول في (سحق): "وجعل بعضهم- يقصد الراغب- إسحق مشتقَّاً من هذه المادة، وهو مردودٌ بمنعه من الصرف[2]"، وهو بهذا يحذو حذو غيره ممَّن يجزم بأعجميَّة إسحق كابن الجوزيّ[3]، (ت597هـ) الذي لم يترك مجالاً لمناقشة إمكانيَّة اشتقاقه من (سحق) بقوله: "وسحق أعجميّ، وإن وافق لفظ العربيّ يقال: أسحقه الله إسحاقاً"[4]، والقول بصحَّة جعل إسحق مشتقَّاً من (سحق) لم يكن أمراً مستحدثاً ابتكره الرَّاغب، بل نجده عند غيره ممَّن سبقوه، فقد ذكر الأنباريّ[5]، (ت328هـ) أنّ إسحق يكون أعجميّاً مجهول الاشتقاق فيمنع الإجراء في باب المعرفة بثقل التعريف والعجمة، ويكون عربيّاً من أسحقه الله إسحاقاً أي أبعده[6].

وعلى كلٍّ فإنَّ الألفاظ الأعجميَّة يجب أن تحظى معجميّاً بمداخل خاصَّة، لأنَّ في محاولة إخضاعها إلى القوانين الصرفيّة والمعجميّة الخاصّة بالألفاظ العربيّة موقفاً يرفضه البحث المعجميّ الحديث فهي ألفاظٌ ذات أبنية خاصّة بها، ولا يُنْظَرُ إليها في لغاتها الأصليّة على أنَّها تتضمَّن زوائد وأصولاً، ويقتضي وضعها في المعجم أن يُنْظَرَ إلى حروفها على أنَّها جميعاً أصول، ثم توضع وفق ترتيبها بمراعاة جميع حروفها [7].

(1) انظر المفردات: (سحق) 226.

(2) عمدة الحفاظ: (سحق) 1182/2.

(3) عبد الرَّحمن بن عليّ بن محمَّد الجوزيّ القرشيّ البغداديّ أبو الفرج، علاّمة في التاريخ والحديث، مولده ووفاته ببغداد، له نحو ثلاثمائة مصنّف منها الأذكياء وأخبارهم، وشذور العقود في تاريخ العهود، والمدهش في المواعظ وغرائب الأحاديث. انظر الأعلام: 316/3، 317.

(4) فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن لابن الجوزيّ: 173 (تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1988م).

(5) محمَّد بن القاسم بن محمد بن بشّار أبو بكر الأنباريّ من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار، ولد في الأنبار، وتوفي في بغداد، من مؤلّفاته الزاهر في اللغة، وشرح القصائد السبع الجاهليّات، والأضداد، وغريب الحديث، وغيرها. انظر الأعلام: 334/6.

(6) انظر الأضداد لمحمَّد بن القاسم الأنباريّ: 415 (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، 1998م).

(7) انظر الألفاظ المعرَّبة في معجم العين، دراسة تأصيليّة لمصطفى إبراهيم عليّ: 326 الوفاء للطباعة والنشر، 1994م.

المطلب الثاني: البحث في محتوى [المفردات] المعجميّ ونتائجه:

تفحّص السَّمين ما جاء في معجم [المفردات] من موادّ قرآنيَّة، وتتبَّع ما جاء فيها من شرحٍ وتفسيرٍ وكان من نتائج بحثه هذا الجانب ما يلي:

1- استدراك الألفاظ القرآنيَّة التي غفل الرَّاغب عن ذكرها:

إذِ استدرك كثيراً من ألفاظ القرآن التي لم ترد في [المفردات]، وكان صرَّح في مقدّمته أنَّ الرّاغب أغفل في كتابه ألفاظاً كثيرةً لم يتكلَّم عليها، ولا أشار في تصنيفه إليها مع شدَّة الحاجة إلى معرفتها، وشرح معناها ولغتها، وذكر بعضاً منها كزبن، وغوط، وقرش، وكلح، وهلع، وملج، وغيرها[1]، لكنّ عدم تحديد الرَّاغب مدخلاً معجميّاً بعينه للفظٍ ما لا يعني أنَّه لم يتعرَّض له، فقد تبيَّن فيما سبق أنَّ من الألفاظ القرآنيَّة ما عولج في غير مدخله، وأنَّ السّمين سجَّل على الرّاغب هفواتٍ من هذا النوع، فلفظ (الأمه) بمعني النسيان الوارد في القراءة ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾[2]، ورد في [المفردات] تحت المدخل (أمّ)، أمَّا في [عمدة الحفّاظ] فقد جاء في (أمه)[3]، فضلاً عن ورود (أمم) التي أدرج تحتها ما يخصّها من الألفاظ[4]، والمدخل (أسا) في [المفردات] يشتمل من ألفاظ القرآن على (أسوة) و(فلا تأس)، في حين يُخَصّص في [عمدة الحفاظ] لكلٍّ من اللفظين مدخلاً خاصّاً به هما (أسو) و(أسي)[5]، لذا فإنَّ السمين وهو ينقل عن الرَّاغب يعيد توزيع بعض المواد على مداخل فات الأصفهانيّ تحديدها، بحيث يقسِّم محتوى المادة الواحدة على مدخلين.

---

(1) انظر عمدة الحفّاظ: 67/1.

(2) سورة يوسف: من الآية (45)، وهي قراءة ابن عبّاس وعكرمة والضحّاك وأبي رجاء وقتادة وشيد بن عزرة الضبعيّ وربيعة بن عمرو وزيد بن عليّ. انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جنّي: 16/2 (تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ: 201/9 (دار الكتاب العربيّ، بيروت، من دون تاريخ).

(3) انظر المفردات: 23، وعمدة الحفاظ: 198/1.

(4) انظر عمدة الحفاظ: 189/1.

(5) انظر المفردات: 18، وعمدة الحفاظ: 148/1، 149.

ولم يقفِ الحلبيّ في تعقّبه الرَّاغب عند حدّ النظر في الخطوط المعجميّة العريضة المتعلِّقة بالمداخل اللّغويَّة، وما يندرج تحتها من ألفاظ، أو في استيعاب المعجم للألفاظ القرآنيَّة من عدمه بل تجاوزه إلى مراجعة الضبط الشكليّ للّفظ وتصحيحه بما يتناسب ودلالته، فهو مثلاً يصحّح ما ذكره الرَّاغب من أنَّ الْقَصْرَ أصول الشجر وواحدته قَصْرَة[1]، بأنَّ المعروف أنَّ ذلك قَصَرٌ بفتح الصَّاد[2]، وما ذكره صحيحٌ يقول ابن منظور[3]، (ت711هـ): "القَصَرُ هي أصول الشجر العظام... الْقَصَرَةُ بالفتح والتحريك أصل الشجرة، وجمعها قَصَرٌ"[4]، إلا أنَّنا لا نستطيع أن نجزم بأنَّ ما صحّحه السَّمين ممَّا يتعلَّق بالضبط هو من أخطاء الأصفهانيّ إذْ لا يؤمن غالباً التصحيف والتحريف الحادثان سهواً من الضابط أو من النسّاخ، وخصوصاً في الألفاظ التي اكْتُفِيَ فيها بضبط القلم دون الضَّبط بالعبارة، ونظر الحلبيّ في مدى شموليّة تناول التفريعات والتقسيمات التي يذكرها الأصفهانيّ ومدى استيعاب بحثها، يقول في معرض حديثه عن الحدود: "والرَّاغب قال: هي أربعة أضرب، ولم يذكر إلا ثلاثة، ولم يمثِّل إلا للأوَّل"[5]، وما ذكره صحيحٌ[6]، يؤكِّد دقَّة النظرة الفاحصة في منهج التصنيف عند الرَّاغب.

2- تصحيح بعض شروح الراغب وتفسيراته واستكمال ما اعتراه النَّقص منها:

سبقت الإشارة إلى أنَّ الأصفهانيّ يحلّل المفردة مجرَّدةً مع تعرّضه لأصولها واشتقاقاتها ومعناها، ثم يعمد بعد ذلك إلى شرحها في سياقها القرآنيّ جامعاً بين المعنيين العامّ

(1) انظر المفردات: (قصر) 405.

(2) انظر عمدة الحفاظ: (قصر) 2130/3.

(3) محمد بن مكرّم عليّ أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الإفريقيّ، إمام لغويّ حجّة، ولد بمصر، وقيل في طرابلس الغرب، من مؤلَّفاته: لسان العرب، ومختار الأغاني، ومختصر مفردات ابن البيطار، انظر الأعلام: 108/7.

(4) لسان العرب: (قصر) 118/12.

(5) عمدة الحفاظ: (حدد) 619/1.

(6) انظر المفردات: (حد) 109.

والخاصّ، وقد تَتَّبَعَ السمين ما جاء في [المفردات] من تفسيرٍ لدلالة الألفاظ بحيث نال كثيره استحسانه[1].

ونال بعض آخر تعقّبات أظهرتْ عدم موافقته على ما سجَّله الرَّاغب فيها سواء فيما يتعلَّق بشرح المفردة مجرَّدةً أو بتفسيرها في سياقها، فمن الأوّل مثلاً تصويبه ما جاء في [المفردات] من دلالة لفظ البارحة على الليلة الماضية[2]، بتقييده بانتهاء الزوال قال: "لا يقال للّيلة الماضية بارحة إلاَّ بعد الزوال وإلا فهي الليلة[3]"، وهذا يؤكِّده ما جاء في [لسان العرب] من أنَّه "حُكِيَ عن أبي زيدٍ أنَّه قال: تقول مذ غدوة إلى أن تزول الشمس : رأيتُ الليلة في منامي، فإذا زالت قلت : رأيتُ البارحة[4]".

ومن تتبّعه شرح المفردة داخل سياقها اعتراضه على ما ذكره الأصفهانيّ في تفسير الآية ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[5]، فقد سوّى في تناوله (أَصَّدَقَ) بين أن يكون من الصّدق أو من الصَّدقة[6]، فاعترض عليه بقوله: "وليس بذاك[7]" واعتراضه في محلِّهِ، لأنَّه من الصدقة، ومعناه أَتَصَدَّقَ[8]، وبه قُرِئَتِ الآية[9]، ففي (أَصَّدَقَ) إدغام للتاء التي هي الأصل في الصاد[10].

(1) انظر عمدة الحفاظ: (ثعب) 450/1، و(ضعف) 1516/2، حيث يتحدَّث عن إتقان بعضهم تفسير الضعف، وهو يقصد الراغب.
(2) انظر المفردات: (برح) 42.
(3) عمدة الحفاظ: (برح) 275/1.
(4) لسان العرب: (برح) 53/2.
(5) سورة (المنافقون): من الآية (10).
(6) انظر المفردات: (صدق) 278.
(7) عمدة الحفاظ: (صدق): 1425/2.
(8) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاويّ: 577/2 (تحقيق: مجدي فتحي السّيد وياسر سليمان أبو شادي، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، مصر، من دون تاريخ)، وتفسير القاسميّ لمحمَّد جمال الدين القاسميّ: 175/16 (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1398هـ، 1978م).
(9) وهي قراءة أُبي وعبد الله وابن جبير. انظر روح المعاني: 117/28.
(10) انظر تفسير الجلالين لجلال الدين محمّد بن أحمد المحلّي وجلال الدين السيوطيّ: 739 (طبع ونشر مكتبة الملاح، دمشق، من دون تاريخ).

وأخذ عليه اقتصاره على الدَّلالة على الكثرة في تناوله (عدداً) الوارد في قوله تعالى: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِي ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾[1]، قال: "ونَبَّه بذكر العدد على كثرتها، قاله الراغب، وفيه نظر، لأنَّه قيل إنَّ العدد يذكر للتقليل، لأنَّ القليل يُعَدّ والكثير لا يُعَدّ"[2]، ويُصَرَّحُ في كثيرٍ من التفاسير على احتمال (عدداً) الدّلالة على الأمرين معاً[3]، في حين يُقتصر في بعضٍ آخر على الدَّلالة على الكثرة فقط[4]، يقول الزَّجَّاج[5]، (ت331هـ) في تأكيد معنى الكثرة: "إنَّ الشيء إذا قلَّ فُهِمَ مقدار عدده فلم يحتج إلى العدد، وإن كَثُرَ احتاج إلى أن يُعَدّ"[6]، ويقول الألوسيّ[7]، (ت1270هـ) في محاولةٍ للتوفيق بين دلالتي التكثير والتقليل في الآية: إنَّ (عدداً) فيها "يحتمل الوجهين والأوّل – أي التكثير- هو الأنسب بإظهار كمال القدرة، والثاني- يريد التقليل- هو الأليق بمقام إنكار كون القصَّة عجباً من بين سائر الآيات العجيبة، فإنَّ مدَّة لبثهم وإنْ كَثُرَتْ في نفسها فهي كبعض يومٍ عند الله – عزّ وجلّ"[8].

وقيّد السّمين تفسيراً أورده الرّاغب بقراءةٍ معيَّنةٍ لم يُشِرْ إليها وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا ﴾[9]، إذْ فسَّر الرَاغب (المتكأ) بأنَّه

(1) سورة الكهف: الآية (11).

(2) عمدة الحفَّاظ: (عدد) 1668/3، 1669، وما أخذه على الرَّاغب في المفردات: (عد) 324.

(3) انظر تفسير ابن عربيّ للشيخ محيي الدين بن عربيّ: 747/1 (تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت، ط2، 1978م)، وفتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير للشوكانيّ: 272/3 (دار الفكر، 1983م)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 5/2.

(4) انظر التحرير والتنوير لمحمَّد الطاهر بن عاشور: 268/15 (الدار التونسيَّة للنشر، 1984م).

(5) إبراهيم بن السري بن سهل أبوإسحق الزَّجَّاج عالم بالنحو واللغة ولد وتوفي ببغداد من كتبه معاني القرآن، والاشتقاق، وإعراب القرآن وغيرها. انظر الأعلام: 40/1.

(6) فتح القدير: 272/3.

(7) محمود بن عبد الله الحسينيّ الألوسيّ شهاب الدين، أبو الثناء، مفسِّر ومحدِّث وأديب من المجدِّدين، مولده ووفاته ببغداد من مؤلَّفاته تفسير روح المعاني، وغرائب الاغتراب، ودقائق التفسير. انظر الأعلام: 176/7.

(8) روح المعاني: 212/15.

(9) سورة يوسف: من الآية (31).

الأترج[1]، قال السّمين: "قلتُ: من جعله الأترج إنَّما قال ذلك في قراءة من قرأ مُتْكَأً.."[2].

ولم يقتصرِ الحلبيّ على تتبّع دلالة المفردة وهي في السّياق القرآنيّ، بل اهتمَّ للدّلالات التي يثبتها الرّاغب في تعرّضه لمفردات بعض الأحاديث المستشهد بها، ففي مادة (بهم) يورد الأصفهانيّ الحديث "يُحْشَرُ النَّاس يوم القيامة بُهْمَاً"[3]، ويقول في تفسير (بُهْمَاً): "أي عُراة"[4]، لكنّ السّمين يعترض على هذا لتِقدّم (عراة) قبله، إشارةً منه إلى النصّ الكامل للحديث "... حُفاةً عُراةً بُهماً"[5]، ويذكر في تفسيره أنَّهم يحشرون وليس معهم شيءٌ أو أنَّهم أصحّاء[6].

المبحث الثالث: ملاحظات السّمين حول بعض الجوانب اللغويّة والأسلوبيّة في [المفردات]:

المطلب الأوَّل: الجوانب اللغويّة:

تركّزت ملاحظات السّمين المتعلّقة باللغة على المستويين الصوتيّ والصرفيّ، يمكن الوقوف على أمثلةٍ من هذه الملاحظات تَحْتَ التقسيم التالي:

أ- الجانب الصوتيّ:

وقد نظر الحلبيّ في هذا الجانب من زوايا متعدِّدةٍ، بحيث اعترض على بعض ما جاء في المعجم متعلّقاً بالقراءات، وأبدى وجهات نظره فيما أُثْبِتَ فيه من آراء تتّصل باللهجات، وبعض الظواهر الصوتيَّة ومن مظاهر ذلك ما يلي:

---

(1) انظر المفردات: (متكأ) 74.

(2) عمدة الحفاظ: (تكأ) 423/1 (والقراءة (مُتْكَأً) بسكون التاء وبغير همز قراءة ابن عبّاس، وابن عمرو الجحدريّ، وقتادة، والضحاك، والكلبيّ، وأبان بن تغلب، ورويت عن الأعمش. انظر المحتسب: 10/2، ولسان العرب: 15/14، وروح المعاني: 228/12.

(3) الحديث في صحيح البخاريّ: 82/4 وفيه "حفاة عراة غرلاً"، وكذلك صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيريّ النيسابوريّ: 2194/4 (دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ، 1956م)، وفي مختار الصّحاح للرازي: (بهم) 68 ترتيب: محمود خاطر بك، دار الفكر، 1971م)، ولسان العرب: (بهم) 172/2.

(4) المفردات: (بهم) 64.

(5) انظر عمدة الحفاظ: (بهم) 370/1.

(6) انظر مختار الصحاح: (بهم) 68، ولسان العرب: (بهم) 172/2.

1- اعتراضه على إيراد مادَّةٍ لغويَّةٍ بناء على ورودها في قراءةٍ مغرقةٍ في الشذوذ:

استهجن السَّمين ما بدر عن الرَّاغب من إثبات مادة (بظر) في معجمه استناداً إلى ورودها في قراءةٍ مغرقةٍ في الإنكار وذلك في الآية: ﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ ﴾[1]، إذْ تُقرأ (بظور)، والبظارة اللّحمة المتدلّية من ضرع الشاة، والهنة الناتئة من الشفة العليا[2]، وقد كان اعتراض السّمين على هذا شديداً جاء في موضعين من الكتاب الأوّل في المقدِّمة[3]، وذكر أنَّه ينبغي ألاّ يُقرأ بهذه القراءة البتّة، والثاني في فصل الباء والظاء يقول: "وأيّ معنى لهذه القراءة، فإنَّ البظارة لا يخرج منها الولد لا حقيقةً ولا مجازاً وأظنُّ صاحبها صحّفها"[4]، والغريب أن يثبت السمين هذه المادة في كتابه بعد استنكاره الشديد هذا.

2- ردّه بعض آراء الرَّاغب المتعلِّقة باللهجات:

ومنه ردّه ما جاء في [المفردات] من وصف لفظ (زوجة) باللّغة الرديئة[5]، إذْ قال: "قد ورد ذلك في الحديث، فإن ثبت فلا رداءة"[6]، ويذكر ابن منظور (ت711هـ) أنَّ أهل الحجاز يضعون لفظ زوج للمذكَّر والمؤنّث، وأنّه يقال: هي زوجته، وهي لغة بني تميمٍ، وأنّ الأصمعيّ أبى لفظ زوجةٍ بالتاء محتجّاً بقوله- تعالى: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[7]، ويُذكر في بعض المعجمات الزّوج والزّوجة على حدّ سواء دون الإشارة إلى ضعف (زوجة) ففي[مختار الصحاح]: "الزّوج: البعل، والزّوج أيضاً المرأة... ويقال لها زوجة أيضاً"[8].

---

(1) سورة النحل: من الآية (78).
(2) انظر المفردات: (بظر) 52.
(3) انظر عمدة الحفاظ: 67/1.
(4) المصدر السابق: (بظر) 315/1.
(5) انظر المفردات: (زوج) 216.
(6) عمدة الحفاظ: (زوج) 1135/2.
(7) سورة الأعراف: من الآية (19)، وانظر لسان العرب: (زوج) 76/7.
(8) مختار الصحاح: (زوج) 278.

3- نقده آراء للرَّاغب تتعلَّق بمعالجة المفردات صوتيّاً:

يشير السّمين إلى القصور في بعض مواضع التناول الصوتيّ، ومن صوره: إغفال الظاهرة الصوتيّة التي قد يحتملها اللّفظ، فالأصفهانيّ يقول في مادّة (هار): "تهوّر الشتاء ذهب أكثره، وقيل تهيّر، وقيل تهيّره، فهذا من الياء، ولو كان من الواو لقيل تهوَّره[1]"، لكنّ الحلبيّ يرى غير ما ذُكِرَ لجواز أن يكون في اللّفظ إدغام حاصل بعد قلب الواو ياءً، وينصّ على ذلك بقوله: "وما قاله ليس بلازمٍ لجواز أن يكون وزنه تَفَيْعَلَ لا تَفَعَّلَ، والأصل تهيور، فأُدغم نحو متحيّر، والأصل متحيور، وكذلك ديّار، والأصل ديوار"[2]، وهو لا يقف عند حدّ إثبات الظواهر الصوتيَّة التي غفل عنها الرّاغب، بل ينظر فيما أثبته منها، ويبدي رأيه فيه، كعدم تقبّله ما نُقِلَ في [المفردات] من أنَّ أصل الفعل (يحيق) هو (حقَّ) بإبدال أحد المضعّفين حرف علَّةٍ[3]، ووصفه ذلك بأنَّه ليس بجيدٍ[4]، ويدخل ما في هذا اللّفظ من تبدّل صوتيّ في ما يُعرف في علم اللّغة الحديث بالمخالفة (Dissimilation) التي تتمّ باجتماع صوتين متماثلين كلّ المماثلة فَيُقْلَبُ أحدهما إلى صوتٍ آخر لتتمّ المخالفة[5]، وفي مقابل عدم ارتضاء السّمين هذا الرأي نجد استحساناً له من غيره يقول أبو هلال العسكريّ[6]، (ت بعد 395هـ) في تناوله دلالة (حاق)، وأنَّه لا يُستعمل إلاّ في المكروه ومنه الآية: ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[7]، "وقيل حَقَّ، لأنَّ المضاعف قد يُقلب إلى حرفٍ نحو قول الرّاجز:

---

(1) المفردات: (هار) 547.

(2) عمدة الحفاظ: (هور) 2773/4، 2774.

(3) انظر المفردات: (حاق) 137.

(4) انظر عمدة الحفاظ: (حيق) 760/1.

(5) انظر اللهجات العربيّة في التراث لأحمد علم الدين الجندي: القسم الأوّل 349 (الدار العربيّة للكتاب، تونس، ليبيا، 1398هـ، 1978م).

(6) الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيي بن مهران العسكريّ، أبو هلال، عالم بالأدب، نسبته إلى عسكر مُكْرَم من كوز الأهواز، من كتبه التلخيص في اللغة، وجمهرة الأمثال، وكتاب الصناعتين في النظم والنثر، والفروق في اللغة. انظر الأعلام: 196/2.

(7) سورة هود: من الآية (8).

تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ[1].

وهذا حسنٌ في تأويل هذه الآية، لأنَّ فيه معنى الخبر الذي أتت به الرّسل"[2].

ب- الجانب الصرفيّ:

كانت للسّمين وقفاتٌ طويلةٌ على المعالجة الصرفيّة التي أثبتها الأصفهانيّ في معجمه، بحيث حظي هذا الجانب باهتمامٍ كبيرٍ كان من أبرز صوره ما يلي:

1- تتبّع الألفاظ صرفيّاً بتصحيح ما اختلّ من أبنيتها:

ففي تفحّصه الجموع خطّأ السّمين الرّاغب في جعله القناطير جمعاً لقنطرة[3]، قال: "وهذا الذي قاله غير صحيح إذْ كان ينبغي أن يكون قناطر من غير ياءٍ، فأمّا الياء في القناطير فبدل الألف التي في المفرد، ولا يجوز أن يكون إتباعاً فإنَّه ضرورة[4]"، والذي ذكره صحيحٌ، فالقناطير واحدهُ قنطار وليس قنطرة[5].

وكشف عن غلطه في جعله (فَعَالِيل) وزناً لـ(عَلالي) جمع عليّة[6]، وصحَّحه قائلاً: "إنّما هو بزنة فَعَاعِيل... وعجبتُ كيف يخفى على مثله ذلك[7]"، والوزن

---

(1) البيت من أرجوزة طويلة للعجّاج يمدح عمر بن عبيد الله بن معمر. انظر ديوانه: 42/1 (رواية الأصمعيّ وشرحه، تحقيق: عبدالحفيظ السطلي، دمشق، مكتبة أطلس، 1971م)، وقد ورد شاهداً في كتبٍ كثيرةٍ، انظر مثلاً الأمالي لأبي عليّ القالي: 171/2 (دار الكتاب العربيّ، لبنان، من دون تاريخ) وسرّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنّي: 284/2 (تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقيّة، مصر، من دون تاريخ)، والممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيليّ: 374/1 (تحقيق: فخرالدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1987م، ولسان العرب: (قضض) 128/12 و(كسر) 65/13، وشرح أبيات المفصّل لفخر الدين الخوارزميّ: 1247/2 (تحقيق: محمد نور رمضان يوسف، كليّة الدعوة الإسلاميّة، طرابلس، ط1، 1999م).

(2) الفروق في اللغة لأبي هلال العسكريّ: 301 (تحقيق: لجنة إحياء التراث العربيّ بدار الآفاق الجديدة، بيروت، ط7، 1411هـ 1991م).

(3) انظر المفردات: (قطر) 407.

(4) عمدة الحفّاظ: (قطر) 2142/3.

(5) انظر لسان العرب: (قنطر) 201/12، والجامع لأحكام القرآن: 30/4.

(6) انظر المفردات: (علا) 345.

(7) عمدة الحفّاظ: (علو) 1805/3.

الصَّحيح لهذا اللفظ هو (فَعَالِي) وهو من أبنية صيغ منتهى الجموع[1]، والملاحظ أنَّ ما ذكره الأصفهانيّ في وزن اللفظ أقرب إلى الصّحة ممَّا ذكره السّمين.

وعقَّب على ما جاء في [المفردات] من أنَّ أناسيّ جمعٌ لإنسيّ[2]، بأنَّها جمع إنسانٍ وأصلها أناسين، فالذي يراه أنَّ النُّون في الأناسين أُبدلت ياء وأُدغمت[3]، والأناسي من بناء (فَعَالي) المصنَّف صرفيّاً ضمن صيغ منتهى الجموع، يُجْمَعُ عليه كلّ اسمٍ ثلاثيّ آخره ياء مشدّدة غير متجدّدة للنسب[4].

وللعينيّ[5]، (ت855هـ) رأيٌ في لفظ (الأناسيّ) يؤيّد ما قاله الرَّاغب، إذْ يرى أنَّ القول بأنَّ أناسيّ جمع إنسيّ، وأناسين بالنون[6]، جمع إنسان أحسن من الذّهاب إلى أنَّ الأناسيّ أصله الأناسين وأنَّ الياء مبدلة من النّون.

ومن تقويم ما يتعلّق بالمصادر صوّب السّمين ما جاء في [المفردات] من أنّ الخلافة مصدرٌ للفعل (تَخَلَّفَ)[7]، وذكر أنَّ حقّ مصدره (تَخَلُّف)[8]، وهذا صحيحٌ إذْ إنّ (تَفَعُّلاً) من الأبنية القياسيّة لمصادر الأفعال الثلاثيّة المزيدة، وهو مصدرٌ لكلّ فعلٍ من وزن تَفَعَّل يَتَفَعَّلُ[9].

---

(1) انظر أبنية الأسماء في اللغة العربيّة لأحمد محمَّد الشيخ: 242، 243 (منشورات جامعة السّابع من أبريل، ليبيا، ط1، 1425م).

(2) انظر المفردات: (إنس) 28.

(3) انظر عمدة الحفّاظ: (أنس) 204/1، وهذا ما رآه ابن جنّي، فالياء الثانية من أناسيّ بدل من نون الواحد عنده، وانظر سرّ صناعة الإعراب: 283/2، وانظر أيضاً الممتع في التصريف: 372/1، وشرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي: 861/2 (تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ط1، 1425هـ، 2004م) وشذا العرف في فنّ الصرف لأحمد الحملاوي: 117 (المكتبة العلميّة الجديدة، بيروت، من دون تاريخ).

(4) انظر شرح ابن عقيل: 471/2 (تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، ط2، من دون تاريخ).

(5) محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد أبو محمَّد، بدر الدين العينيّ الحنفيّ، مؤرّخٌ علاّمةٌ من كبار المحدّثين، أصله من حلب، من مؤلّفاته المقاصد النحويَّة في شرح شواهد الألفيَّة، وعقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، وتاريخ البدر في أوصاف أهل العصر. انظر الأعلام: 163/7.

(6) انظر المقاصد النحويّة في شرح شواهد الألفيّة للعينيّ: 533/4، (على هامش خزانة الأدب للبغداديّ، دار صادر، بيروت، لبنان، من دون تاريخ).

(7) انظر المفردات: (خلف) 155.

(8) انظر عمدة الحفاظ: (خلف) 837/2.

(9) انظر شرح المفصّل لابن يعيش النحويّ: 48/6 (عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة، من دون تاريخ).

ومن تتبّع ما يتَّصل بالتَّصغير تصويب خطأ الأصفهانيّ في جعله (عُلَيِّة) تصغيراً لعالية[1]، إذْ إنّ مصغّر عالية هو عُوَيْلِيَة، وقد عزّز الحلبيّ ردّه ببيان وزن عُلَيِّة وأنَّه فُعْلِيَّة، ولا تصغير فيها البتَّة قال: "وأصلها عُلُوِيَّة فَقُلِبَتْ الواو ياءً وأُدْغِمَتْ فصارت عُلِيّة كما ترى"[2]، ومعروفٌ أنَّ عالية اسم فاعل من الثلاثيّ، فالمدَّة (الألف) فيه زائدة، وقد وقعت ثانية، وعلى ذلك تُقلب واواً وتُصغَّر على فُعَيْعِلَةٍ فيقال في تصغيرها عُوَيْلِيَة لا عُلَيِّة [3].

2- النظر في دلالة بعض الأبنية الصرفيّة:

تختلف الأبنية الصرفيّة في دلالاتها، بحيث تمدّنا صيغة ما بدلالةٍ لا نجدها في صيغةٍ أخرى تتَّفق معها اشتقاقاً كما في صيغة المبالغة كذّاب، واسم الفاعل كاذب[4]، وإنّ صيغةً واحدةً قد تدلّ أحياناً على دلالتين متناقضتين كوزن (فَعِيلٍ) الذي يدلّ على الفاعل كما في شهيدٍ بمعنى شاهد، ويدلّ على المفعول كما في جريحٍ بمعنى مجروح[5].

ومن عناية الحلبيّ بتتبّع ما ذكره الأصفهانيّ في مثل هذه الدّلالات قوله: "واستسمنته وجدته سميناً كذا قال الرّاغب، والظاهر أنَّ المعنى طلبته سميناً"[6]، والدلالتان محتملتان في هذه الصيغة فاسْتَفْعَلَ يدلّ على معنى الطلب والسؤال الذي يذكره السّمين، ويدلّ أيضاً على معنى الإصابة أو المصادفة[7]، الذي رآه الرَّاغب فيه، وذلك إن وُجِدَ المفعول على معنى ما صيغ منه الفعل حقيقةً.

---

(1) انظر المفردات: (علا) 346.

(2) عمدة الحفّاظ: (علو) 1804/3، 1805.

(3) انظر في تصريف الأسماء لعبدالرحمن شاهين: 343 (مكتبة الشباب، مصر، 1977م)، والتعريف بفن التصريف لعبدالعظيم الشناوي: 13،24 (منشورات الجامعة الإسلاميّة، كليّة اللغة العربيّة، ليبيا، مطبعة السعادة، من دون تاريخ).

(4) انظر دلالة الألفاظ، لإبراهيم أنيس: 47 (مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1984م).

(5) انظر في فقه اللغة وقضايا العربيّة، لسميح أبو مغلي: 68 (دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 1987م).

(6) انظر عمدة الحفاظ: (سمن) 1254/2، وما عقّب عليه في المفردات: (سمن) 243.

(7) انظر الممتع في التصريف: 194/1، 195، ومن دروس التصريف في المقدّمات وتصريف الأفعال لمحمّد محيي الدين عبد الحميد: 78، 79 (دار الطلائع للنشر، مطابع العبور الحديثة، القاهرة، من دون تاريخ).

وقد استشفَّ السّمين ممّا جاء في [المفردات] بخصوص دلالة الدّفء الوارد في الآية ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾[1]، وأنّه اسمٌ لما يُدْفئ[2]، أنّ الأصفهانيّ جعله فِعْلاً بمعنى فاعِلٍ، فردّ ذلك بأنَّ الأَولى أن يكون بمعنى المفعول نحو ذِبْحٍ وطِحْنٍ، فهو اسمٌ لما يُدْفَأُ به من البرد إشارةً إلى ما يستفاد من نتاج الأنعام من أكسيةٍ وأخبيةٍ وغير ذلك ممَّا يمنع البرد[3].

ويُصَرَّحُ في كثيرٍ من التفاسير بما يتَّفق مع ما اختاره السّمين من دلالة الدفء الوارد في الآية على المفعوليّة ففي[تفسير النسفيّ] فُسِّرَ الدفء بأنَّه "اسم ما يُدْفَأُ به"[4]، وفي تفسير الجلالين أنّه "ما تَستدفئون به..."[5]، وفي[فتح القدير] أنَّه "ما اسْتُدْفِئَ به"[6]، أمّا الدّلالة على الفاعليّة فقد يؤدّيها هذا اللّفظ خارج سياق الآية قال الرازي[7]، (ت666هـ) "الدفء... هو أيضاً ما يُدْفِئُ"[8].

وممَّا يدخل في اهتمام الحلبيّ بتتبّع الدّلالات الصرفيّة ردّه ما جاء في [المفردات] من أنّ صيغة كفّار أبلغ من صيغة كفورٍ في دلالتهما على الكفر بأنّ كلاً منهما مثالٌ للمبالغة ولا تفاضل بينهما[9].

المطلب الثاني: عبارة الرّاغب في ميزان السّمين:

لم يفتِ السّمين أن يقف على أسلوب الأصفهانيّ، ويتناول بعض عباراته بالنقد، وقد نهج في ذلك منهجاً تراوح بين أمرين:

---

(1) سورة النحل: من الآية (5).
(2) انظر المفردات: (دفيء) 170.
(3) انظر عمدة الحفاظ: (دفا) 894/2، وانظر أيضاً لسان العرب: (دفأ) 273/5.
(4) تفسير النسفيّ: 280/2 (دار إحياء الكتب العربية، من دون تاريخ).
(5) تفسير الجلالين: 352.
(6) فتح القدير: 148/3.
(7) محمَّد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، زين الدين، صاحب مختار الصّحاح في اللغة، من فقهاء الحنفيّة، وعالم بالتفسير والأدب، أصله من الريّ، من مؤلفاته شرح المقامات الحريريّة، وحدائق الحقائق في التصوف، انظر الأعلام: 55/6.
(8) مختار الصحاح: (دفأ) 206.
(9) انظر عمدة الحفاظ: (كفر) 2280/3، 2281، وما ردّه في المفردات: (كفر) 434، 435.

1- الاكتفاء بنقد ما لم يوافقه عليه من عبارات دون نقله:

من ذلك أنّه يقول بعد تناوله الآية ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾[1]: "وعبَّر الرّاغب هنا بعبارةٍ سيئةٍ لا يليق ذكرها على الأنبياء"[2]، ذلك أنّه قال في الآية نفسها: "فإنّه أشار بالنّداء إلى الله- تعالى- لأنّه تصوّر نفسه بعيداً منه بذنوبه وأحواله السيئة كما يكون حال من يخاف عذابه"[3].

2- نقل العبارة غير المقبولة لأجل التنبيه عليها:

ومنه انتقاده الرّاغب في وصفه آدم- عليه السلام- بالظالم بأنّ في ذلك جراءةً لا تجوز[4]، وقد جاءت هذه العبارة عند تعرّض الأصفهانيّ للفظ (الظلم) وأنّه "يُسْتَعْمَلُ في الذنب الكبير، وفي الذنب الصغير، ولذلك قيل لآدم في تعدّيه ظالم، وفي إبليس ظالم، وإن كان بين الظلمين بونٌ عظيمٌ"[5].

ومن ذلك أيضاً أنَّ الرّاغب قال في تفسير لفظ (أُمْنِيّتِهِ) من الآية ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾[6]، "أي في تلاوته... ولما كان النبيّ – صلَّى الله عليه وسلَّم- كثيراً ما يبادر إلى ما نزل به الروح الأمين على قلبه حتى قيل ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ﴾[7]،... سمَّى تلاوته على ذلك تمنّياً ونبّه أنَّ للشيطان تسلّطاً على مثله في أمنيّته، وذلك من حيث بيّن أنَّ العجلة من الشيطان[8]"، وقد وصف السّمين ما جاء في النصّ من أنَّ للشيطان

(1) سورة مريم: الآية (3).
(2) عمدة الحفّاظ: (ندى) 2598/4.
(3) المفردات: (ندا) 487.
(4) انظر عمدة الحفّاظ: 1624/3، 1625.
(5) المفردات: (ظلم) 315.
(6) سورة الحج: من الآية (52).
(7) سورة طه: من الآية (114).
(8) المفردات: (مني) 476، وانظر الردّ على هذا في الجامع لأحكام القرآن: 83/12، 84.

تسلّطاً عليه بأنّه كلامٌ صعبٌ لا ينبغي ولا يجوز أبداً، وقد ذكره لأجل التنبيه عليه[1].

والملاحظ أنّ انتقادات السّمين السابقة كانت في محلّها، وأنّها تنبع من حرصه على أن يكون كلّ مؤلّفٍ بل كلّ إنسانٍ حذِراً في عباراته التي يطلقها أو يخبر بها عن الأنبياء والرّسل بحيث يتخيّر ما يليق والمقام الذي شُرِّفُوا به، وليس ما وصف به تلك العبارات من السوء والجراءة والصعوبة من قبيل التحامل على الأصفهانيّ أو التقليل من قيمة كتابه.

وفي ثنايا [عمدة الحفاظ] عباراتٌ مختلفةٌ غير ما ذُكِرَ تنصُّ على عدم توفيق الرّاغب في التعبير إذ يصادفنا مثلاً جملة "وفي عبارته غلطة"[2]، أو "وفيما قاله نظر من حيث الصناعة اللفظية"[3]، وفي ثناياه أيضاً ما يوحي باستحسان بعض عبارات الراغب كالوصف بالعبارة الحلوة[4]، مثلاً.

المبحث الرابع: ما يؤخذ على السّمين في دراسة معجم [المفردات]:

مع إيماننا بدقّة تعقّب السمين للرّاغب إلاّ أنَّ ذلك لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات عليه منها:

1- القراءة غير الدّقيقة التي فوَّتت عليه فهم المراد من بعض النصوص: من ذلك أنّه يرتئي تصحيح ما ذكره الأصفهانيّ في جمع (قراد) بعكس عبارته فيه، أي بجعل المفرد جمعاً والجمع مفرداً فقد ذكر أنَّ القُرَاد جمع قِرْدَان، وأنّ ذلك ينسب إلى الرّاغب وعلّق قائلاً: "والظاهر بالعكس أعني أن تكون قِرْدَان جمع قراد نحو غِلْمان جمع غُلام..."[5]، ويبدو أنَّه لم يكن دقيقاً في قراءته النصّ، فالذي في [المفردات] "

(1) انظر عمدة الحفاظ: (مني) 2534/4.
(2) عمدة الحفاظ: (صلح) 1460/2.
(3)المصدر السابق: (عبد) 1646/3.
(4) انظر المصدر نفسه: (شهد) 1376/2.
(5) المصدر نفسه: (قرد) 2101/3، 2102.

القُرَاد جمعه قِرْدَان "[1]، ويتّفق هذا مع ما قيل في وزن (فِعْلان) وهو من أوزان جموع الكثرة، واطّراده في جمع ما وزنه على (فُعَالٍ)[2].

ويقول الرّاغب في تناوله الآية ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾[3]: "ولم يقل بتقبّل للجمع بين الأمرين التقبّل الذي هو الترقّي في القبول، والْقَبول الذي يقتضي الرّضا والإثابة"[4]، وفيه يعلّل لاستعمال (قبول) وعدم استعمال (تقبُّلٍ) مصدر الفعل تَقَبّلَ، في حين ينسب السّمين إليه تعليلاً لاستعمال الماضي (تَقَبَّلَهَا) دون المضارع فقد جاء في كتابه: "وإنّما قال تَقَبَّلَها بلفظ الماضي دون المضارع قال الرّاغب: للجمع بين الأمرين التقبّل الذي هو الترقّي في القبول، والقبول الذي يقتضي الرّضا والإثابة"[5]، وهو مخالفٌ لمراد الراغب، وإن لم يدخل في باب مآخذه عليه.

2- إثبات بعضِ مآخذَ على الراغب لا أساس لها عنده:

يصادف أن يتَّهم السمينُ الرَّاغبَ اتّهاماً باطلاً من ذلك ما ذكره في مقدّمته من إغفال الأصفهانيّ بعض المواد القرآنيّة مع شدّة الحاجة إلى معرفتها وذكر من بينها (سردق)[6]، وهي في قوله تعالى: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾[7]، وهذه المادّة واردةٌ في [المفردات][8]، وقد نقل السّمين نصّ الرّاغب فيها، وعلّق عليه[9].

(1) المفردات: (قرد) 400.
(2) انظر أبنية الأسماء في اللغة العربيّة: 235.
(3) سورة آل عمران: من الآية (37).
(4) المفردات: (قبل) 392.
(5) عمدة الحفاظ: (قبل) 2061/3.
(6) انظر المصدر السابق: 67/1.
(7) سورة الكهف: من الآية (29).
(8) انظر المفردات: (سردق) 230.
(9) انظر عمدة الحفاظ: (سردق) 1197/2.

ويذكر الحلبيّ في مادة (حيص) أنَّ "الأحوص شاعرٌ معروفٌ، وليس هذا من هذه المادّة، ولا المعنى في شيءٍ وإنْ كان الرّاغب ذكره هنا"[1]، والحقيقة أنّ الأصفهانيّ أورد مادة (حاص) لا (حيص)، ولم يعالج فيها لفظ الأحوص إطلاقاً[2].

ويقول أيضاً في مادة (صيّب): "قوله- تعالى- ﴿حَيْثُ أَصَابَ﴾[3]، قد أدخله الرّاغب في هذه المادّة، والظاهر أنّها من ذوات الواو وقد تقدّم تفسيره في مادة (صوب) وأنّه بمعنى أراد"[4]، والواقع أنّه ليس في [المفردات] أثرٌ لمادّة صيب، والذي فيه هو مادة (صوب)[5]، ولم تتضمّن الآية التي تناولها السّمين.

خاتمة البحث: نخلص ممّا تقدّم إلى ما يلي:

1- أنه تعدّدت سبل السّمين في النقل من[المفردات]، وفي النصّ على مآخذه على الراغب، وقد عرضتِ الدّراسة لهذه السبل ومثّلت لها، ورصدت بعض مواضع هُضِمَ فيها حقُّ الأصفهانيّ.

2- تميّز منهج السّمين في الاستقصاء بالدّقة، والموضوعيّة، والشموليّة، بحيث استوفى معجم [المفردات] بدءاً من مقدّمته وانتهاءً بآخر فصوله، فقدّم من التصويبات الدّقيقة، والملاحظات البنّاءة ما لو أُخْضِعَ له هذا المعجم لاكتسي حلّةً أبهى وأزهى.

3- أنّ المآخذ والهفوات التي سجّلها الحلبيّ على الأصفهانيّ لا تحطّ من قدره العلميّ شيئاً، فيكفي مثله شرفاً أن كانت له أسبقيّة ابتكار هذا النّسق المعجميّ في معالجة الألفاظ القرآنيّة الشريفة، فجهد الرّاغب في معجمه أعظم

(1) عمدة الحفاظ: (حيص) 759/1.
(2) انظر المفردات: (حاص) 136.
(3) سورة ص: من الآية (36).
(4) عمدة الحفاظ: (صيب) 1487/2.
(5) انظر المفردات: (صوب) 287.

من أن تؤثّر فيه بعض هفواتٍ أحسبها مغتفرةً في حقّه باعتبار تلك الريادة، علماً بأنّ بعضَ المآخذ لم يكن السّمين مصيباً فيها.

4- إنّ ما شهدته الفترة الزمنيّة الطويلة الفاصلة بين المؤلِّفين من تطوّر للمعجم والعلوم كافَّةً انعكس على ثقافة السّمين بحيث بدا متمكّناً من علومٍ كثيرةٍ، أظهر ذلك استقصاؤه [المفردات] إذْ لا يمكننا حصر عمله فيه في استدراك ما غفل عنه الراغب، أو تفصيل ما أوجزه، أو استكمال ما في معجمه من نواقص، إنّه المفسِّر، واللغويّ، والمحدّث، وعالم القراءات، والناقد، فجهده هذا أشبه ما يكون بجهود محقّقي كتب التراث في وقتنا الحاضر.

رحم الله العالِمَين، وجزاهما خيراً بما قدّماه.